ابن عبد الوارث النحوي

تلميذُ الشيخ وشيخُ العلاّمة

الدكتور

عامر فائل محمد بلحاف

أستاذ اللغة والنحو المشارك بقسم اللغة العربية

كلية العلوم والآداب بشرورة ــ جامعة نجران

المملكة العربية السعودية

العدد الحادي والعشرون

للعام ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

الجزء الثالث

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٧م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

ابن عبد الوارث النحوي

تلميذُ الشيخ وشيخُ العلاّمة

الملخص :

سعى هذا البحث إلى التعريف بشخصيةٍ نحويةٍ لم تحظَ بنصيب وافر من الشهرة هي أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث النحوي، تلميذ الشيخ أبي عليّ الفارسي، وأستاذ علاّمة العربية عبد القاهر الجرجاني. وقد تألفت هذه الدراسة من ثلاثة مباحث ومقدمة وخاتمة؛ أمّا المبحث الأول فخُصّص لحياة ابن عبد الوارث (نسبه وفضله، وشيخه وتلميذه، وطريقته في النحو، ومؤلفاته، وشعره، ووفاته)، وأمّا المبحث الثاني فتكلم عليه في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني سواءً من حيث أثره في نحو عبد القاهر أم من حيث عدّه مصدرًا مهمًا للنقل والرواية، وعنى المبحث الثالث بتفصيل القول في نحوه، وبيان اختياراته واعتراضاته وتفسيراته النحوية، مع الاهتمام بمناقشة تلك الآراء وبيان خصائصها العامة. وقد تضمنت خاتمة البحث أهم النتائج التي توصل إليها الباحث لعلّ من أهمها: التعريف بشخصية نحوية غير مشهورة في أوساط الدارسين.

Ibn Abd al-Warith al-Nahawi: the disciple of the sheikh and the sheikh of the Scholar

Dr. Amer Fael Mohammad Balhaf *

ABSTRACT

This research sought to define a grammatical character that did not receive a great share of fame. It is Abu al-Husayn Muhammad ibn al-Husayn ibn 'Abd al-Warith al-Nahawi, a disciple of Sheikh Abi Ali al-Farsi and an Arab scholar, Abdul Qahir al-Jarjani. The second part is devoted to the life of Ibn Abd al-Warith (his ratios and virtues, his sheikh and his students, his style in grammar, his writings, his poetry, and his death). As for the second topic, Where he influenced in the direction of Abdel-Qaher or in terms of its important source of transport and narration, and the third theme in detail about his grammar, and the statement of his choices and objections and grammatical interpretations, with interest to discuss those views and the statement of their general characteristics. The conclusion of the research included the most important findings reached by the researcher, perhaps the most important of which is: the definition of an unknown grammatical character among the scholars.

مقدمة

حفل التراث النحويّ العربيّ بأعلامٍ مؤسسين كان لهم الفضل في تشييد بنائه وإقامة صرحه، وخلفَ من بعدهم خلفٌ أكملوا ذلكم البناء حتى استوى على سوقه، وأتموا ذلكم الصرح حتى أضحى غير محتاج إلى زيادة، فكان بحقٍّ مفخرةً لكلّ عربيّ ومسلم، فهو العلم المستطيل، وهو الأداة التي لا غنى لكلّ طالبِ معرفةٍ عنه. وقد تناولت الكثير من الدراسات أعلامًا في النحو، وفصّلتْ القول في حياتهم ومذاهبهم وجهودهم في اللغة، فطارت شهرة العديد منهم في الآفاق، فيما بقي آخرون مغمورين لم يحظوا بالعناية التي يستحقونها، ولا الاهتمام الذي هم أهلٌ له.

لذا يحاول هذا البحث الذي يحمل عنوان (ابن عبد الوارث النحويّ: تلميذُ الشيخِ وشيخُ العلاّمة) التعريف بشخصيةٍ نحويةٍ من شخصيات القرنين الرابع والخامس الهجريين، فيعرض لحياته ونحوه، ويذكر طرفًا من آرائه، وما ذلك إلاّ لمنزلةٍ رفيعة حازها، ذلك أنّه مثّل حلقةً مهمةً تصل الشيخ أبا عليّ الفارسي بعلاّمة العربية عبد القاهر الجرجاني. ولتحقيق هذا المسعى قُسّمت الدراسة على ثلاثة مباحث؛ عنى الأول بحياة ابن عبد الوارث، فتحدّث عن نسبه وفضله، وشيخه وتلميذه، وطريقته في النحو، ومؤلفاته، واتصاله بالصاحب بن عبّاد، وشعره، ووفاته. وخُصّص المبحث الثاني لصورة ابن عبد الوارث في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تُكلّم فيه على موقف التلميذ من أستاذه، وعدّ الأستاذ مصدرًا مهمًا من مصادر النقل والرواية في الكتاب. وفصّل المبحث الثالث في نحو ابن عبد الوارث، فساق اختياراته واعتراضاته وتفسيراته، مع العناية بمناقشة هذا النحو، وتقصي ملامحه وأهم ما يميّزه.

إنّ قيمة هذه الدراسة تتجلى في التعريف بشخصية نحوية، والكشف عنها وتقديمها للباحثين في مجال اللغة والنحو، اعترافًا بما قدمته، وعرفانًا بما حفظته، وتنزيلاً لها منزلتها التي تستحقها.

المبحث الأول

حياته

تحدثت عددٌ من مصادر اللغة والأدب عن حياة أبي الحسين محمد بن عبد الوارث النحوي، فذكرت طرفًا من نسبه، وطلبه العلم، ومنزلته، وشعره، ومؤلفاته، ووفاته. وقد غلب على حديث هذه المصادر الإيجاز والاختصار في مواضع، والتفصيل والإطناب في مواضع أخرى.

أولاً: **نسبه وفضله**:

من أوائل المصادر التي عنت بالترجمة لهذا العلم اللغوي كتاب نزهة الألباء في طبقات الأدباء، إذ ذكره أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) بـ (ابن عبد الوارث النحوي)، وقال عنه إنّه أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث النحوي، ابنُ أخت أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، وقد أخذ عنه النحو واللغة، وكان نحويًّا فاضلاً[١]. وترجم له ياقوت (ت ٦٢٦ هـ) واصفًا رحلاته العلمية والتعليمية التي تدلّ على منزلة ليست بالهينة، وتقلّبه في البلاد معلّمًا ومُمليًا للأدب والنحو فقال: "أخذ عن خاله علم العربية، وطوّق الآفاق وعاد إلى الوطن، وكان خاله أوفده على الصاحب بن عبّاد إلى جهة الريّ، فارتضاه وأكرم مثواه، ثمّ تقرّب أبو الحسين ولقي الناس في انتقاله، وورد خرسان ونزل بنيسابور دفعات، وأملى بها من الأدب والنحو ما سارت به الركبان، وآلَ أمره إلى أن وزر للأمير شاه غرسيستان، ثمّ اختُصّ بالأمير إسماعيل بن سبكتكين بغزنة

(١) ينظر: الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط (٣)، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٥م، ص (٢٥١).

ووزر له، ثمّ عاد إلى نيسابور، ثمّ توجّه إلى مكة وجاور بها، ثم عاد إلى غزنة ورجع إلى نيسابور، ثمّ انتقل إلى إسفراييين، ثمّ استوطن جرجان إلى أن مات" (١).

إنّ ما ذكره ياقوت هنا عن حياة ابن عبد الوارث من تنقلٍ في البلدان، واتصال بالحكام والوزراء، وتبوّء المناصب وتولي الوزارة لبعضهم، ثمّ مجاورة الحرم، وإقراء الناس العلم كانت صفاتٍ غالبة على معظم علماء اللغة والأدب في تلكم العصور، ولم تكُ حكرًا على ابن عبد الوارث دون غيره، حيث كان العلماء يُنزّلون المنزلة التي يستحقونها، ويلاقون المرتبة التي تليق بهم، عرفانًا للعلم وأهله، ورغبةً في تحصيل الوافر منه، ورجاءً لارتقاء أعلى الرتب فيه، بخاصةٍ إذا علمنا أنّ صاحبنا أبا الحسين كان أحد أفراد الدهر وأعيان العلم وأعلام الفضل، وهي صفاتٌ خصّها القفطي (ت ٦٤٦ هـ) به عند ترجمته له (٢).

ثانياً: شيخه وتلميذه:

لا تذكر لنا المظانّ شيوخًا لابن عبد الوارث غير خاله أبي علي الفارسي، قال الأنباري: "أخذ عن أبي عليّ الفارسي" (٣)، وقال ياقوت: "أخذ عن خاله علم العربية" (٤)، وقال القفطي: "وهو الإمام في النحو بعد خاله أبي عليّ، ومنه أخذ وعليه درس حتى استغرق علمه واستحقّ مكانه" (٥). ولم يقف البحث على مصدرٍ

(١) الحموي: ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، تحقيق: إحسان عبّاس، ط (١)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م، ٢٥٣٢/٦ – ٢٥٣٣ .

(٢) ينظر: القفطي: علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (١)، دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ١٩٨٢م، ١١٦/٣.

(٣) الأنباري: نزهة الألباء، ص (٢٥١).

(٤) الحموي: معجم الأدباء ٢٥٣٣/٦.

(٥) القفطي: إنباه الرواة ١١٦/٣

ذكر لابن عبد الوارث شيخًا آخر. أمّا تلاميذه فلا تذكر لنا المصادر غير علاّمة العربية عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، بل إنّ من المصادر ما تنصّ نصًّا على أنّه ليس له أستاذ سواه [١]، ذلك أنّ عبد القاهر لم يخرج من بلده جرجان، ولم يطف في البلاد – شأنه شأن غيره – يطلب العلم، وإنّما أخذ علمه عن شيوخ جرجان دون غيرهم. جاء في نزهة الألباء: "وأمّا أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي، فإنّه كان من أكابر النحويين، أخذ عن أبي الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث، وكان يحكي عنه كثيرًا؛ لأنّه لم يلقَ شيخًا مشهورًا في علم العربية غيره، لأنّه لم يخرج من جرجان في طلب العلم، وإنّما طرأ عليه أبو الحسين فقرأ عليه" [٢]. وجاء في إنباه الرواة عند الحديث عن عبد القاهر: "أخذ النحو بجرجان عن الشيخ أبي الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي، نزيل جرجان، ابن أخت الشيخ أبي عليّ الفارسي، وأكثر منه" [٣]. وجاء في البلغة عند الحديث عنه أيضًا: " تخرّج على أبي الحسين بن عبد الوارث، ولم يقرأ على غيره" [٤].

وعليه: مثّل ابن عبد الوارث حلقةً مهمةً في سلسلةٍ من أعلام العربية بل أساطينها، فهو تلميذ الحجة صاحب الحجة أبي علي الفارسي، فعنه أخذ ونقل وتصدّر للتدريس من بعده، وهو أيضًا شيخ العلامة عبد القاهر، أحد أفذاذ اللغة

---

(١) ينظر: الصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٠م، ٩/٣. والسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م، ٩٤/١.

(٢) الأنباري: نزهة الألباء، ص (٢٦٤).

(٣) القفطي: إنباه الرواة ١٨٨/٢.

(٤) الفيروزآبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ط (١)، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٠م، ص (٣٥).

وجهابذة البلاغة والنحو، بل إنّ من يطالع كتابه (المقتصد في شرح الإيضاح) يصل إلى نتيجة لا يخامرها أدنى شكّ في أنّه كان مصدرًا وحيدًا لآراء أستاذه أبي الحسين ناقلاً وحاكيًا.

وربّما كان من تلاميذه أيضًا من لم تنصّ عليه المصادر، بل يأتي الحديث عنه عرضًا من غير قصد في بعض التراجم كأبي القاسم زيد بن علي الفارسي؛ إذ إنّ بعض المظان تتحدث عن نحويّ يُدعى أبا البركات العلويّ الكوفي (ت ٤٤٢هـ)، وتذكر فيما تذكر أنّه "أخذ النحو عن أبي القاسم زيد بن علي الفارسي عن أبي الحسين بن عبد الوارث عن خاله أبي عليّ الفارسي" [(١)]. وتأسيسًا عليه يكون أبو القاسم الفارسي هذا ممّن أخذ عن ابن عبد الوارث.

ثالثًا: طريقته في النحو:

اتّبع ابن عبد الوارث طريقة أستاذه الفارسي في النحو، وهي طريقة بصرية، وإن خالفهم في بعض المواضع اليسيرة التي سيأتي عليها البحث لاحقًا. ومن الروايات التي تؤكد التزامه هذه الطريقة – فضلاً عن الآراء المبثوثة في المقتصد للجرجاني – ما رواه ياقوت إذ قال: "وقرأتُ بخط الشيخ أبي محمد بن الخشّاب: قال الشيخ أبو منصور موهوب بن أحمد – وقد جرى ذكر الشيخ أبي الحسن بن أبي زيد الاستراباذي المعروف بـ (الفصيحي) صاحب عبد القاهر الجرجاني رحمهم الله، قال لي الشيخ أبو زكريا يحيى بن علي بن الخطيب التبريزي رحمه الله إنّه حضر معه – أعني الفصيحي– حلقةً تُباع فيها الكتب، فنودي على كتاب فيه شيء[٢] من مصنفات أبي طالب المفضّل بن سلمة بن عاصم ورّاق الفرّاء، وعليه اسم المفضّل منسوبًا إلى النحو فقيل: النحويّ، فأخذه الفصيحي وناولنيه (يقوله أبو زكريا)، وقال لي كالمستهزئ: النحوي! أي قد نسبته إلى النحو وهو عنه مقصّر؛ أي لا يستحق هذا الوصف، قال: فقلتُ : تكون

(١) الحموي: معجم الأدباء ٢٠٦٢/٥، وينظر كذلك: الصفدي: الوافي بالوفيات ٢٥٤/٢٢.

أنت نحويًّا ولا يكون المفضّل منسوبًا إلى النحو؟ قال الشيخ أبو محمّد: لا شبهة في أنّ الذي حمل الفصيحي على الغضّ بهذا القول من المفضّل أنّه قد وقف على شيء من كلامه في بعض مصنفاته ممّا يتسمّح به أهل الكوفة ممّا يراه أهل البصرة خطأً أو كالخطأ، وذلك ممّا لا يحتمله الفصيحي ولا شيخه عبد القاهر ولا شيخه ابن عبد الوارث أبو الحسين، فيغضوا عليه، لأنّ طريقتهم التي يسلكونها في الصناعة منحرفة عن طريقة المفضّل ومَن جرى في أسلوبه كل الانحراف"(١).

إنّ هذه الرواية صريحةٌ في أنّ طريقة ابن عبد الوارث كانت طريقة بصرية، وأنّ نهجه في النحو كان نهجًا بصريًّا، بل إنّ الأمر لا يتوقف عند الطريقة والنهج البصريين، بل يتعداهما إلى الغض من أي مذهب مخالف، والنظر إليه طريقةً تتنزل عن طريقة البصريين درجة.

رابعاً: مؤلفاته:

لابن عبد الوارث النحوي عددٌ من المصنّفات في الأدب واللغة ذكرتها كتب التراجم جميعها مفقود فلم يصلنا أيّ منها، إذ لا يُعرف له في خزائن التراث كتاب مطبوع أو مخطوط، محقق أو غير محقق. ومن هذه المصنفات: كتاب الهجاء وكتاب الشعر، ذكرهما ياقوت (٢)، وصاحب معجم المؤلفين (٣). وأورد الصفديّ له كتابًا في الهجاء، ورسائل مدونة للصاحب بن عبّاد (٤). وقال السيوطي (ت٩١١هـ) إنّ له تصانيف في الهجاء وكتابًا في الشعر (٥)، ونصّ صاحب الأعلام

(١) السابق ٥/١٩٦٥ – ١٩٦٦.
(٢) ينظر: السابق ٦/٢٥٣٣.
(٣) ينظر: كحالة: عمر رضا، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت، ٩/٢٥٤.
(٤) ينظر: الصفدي: الوافي بالوفيات ٣/٩.
(٥) ينظر: السيوطي: بغية الوعاة ١/٩٤.

على مؤلَّف واحد فقط هو كتابٌ في الشعر[١]. أمّا صاحب هدية العارفين فأورد له ثلاثة مؤلفات هي: ماهية الشعر، وأمالي في النحو والأدب، ومكاتبات [٢]، والحقّ أنّه لا يمكن الجزم إذا ما كان كتاب ماهية الشعر هو ذاته كتاب الشعر أم لا؟ أمّا المكاتبات فيبدو أنّها الرسائل المدونة للصاحب بن عباد.

خامساً: اتصاله بالصاحب بن عبّاد:

الصاحب القاسم بن عبّاد أديب مرموق ولغوي فاضل، ومن القلائل الذين جمعوا بين الأدب والسياسة، فهو الشاعر والكاتب والعالم المشارك في فنون عدة، وهو الوزير في حضرة البويهيين، وقد اتّصل به أرباب العلم من كل حدبٍ وصوب، ونالوا الحظوة عنده والمنزلة الرفيعة إلى وفاته بالريّ سنة ٣٨٥ هـ. وتذكر الروايات أنّ أبا الحسين بن عبد الوارث كان قد اتصل به؛ حيث أوفده شيخه وخاله إليه. قال القفطي: "وكان أبو عليّ أوفده على الصاحب القاسم بن عبّاد، فارتضاه وأكرم مثواه، وقرّب مجلسه، وكتب إليه في بعض أيامه هذه المعمّاة: ما أسود غربيب، بعيد الدار قريب، يُقدّم فحواه على نجواه، ويتأخر لفظه عن معناه؛ له طرفان: أحدهما جناح نسر، والآخر حافية صقر، يلقاك من ميامنه بارح، ومن مياسره سانح، تجودك أنواؤه والسنون جماد، وتستقيك سماؤه والعيش جهاد، بينا تراه على كواهل الجبال، حتّى يتهيّل تهيّل الرمال، قد تجافى قطراه عن واسطته، وانضمّ ساقاه على راحلته. ولمّا استأذن الصاحب في الصدر وقّع في رقعته: استبقاؤك يا أخي على الملال أقوى من سرعة الارتحال، لكنّا نقبل العذر وإنْ كان مرفوضًا، ونبسطه وإنْ كان مقبوضًا، ولا أمنعك عن مرادك

(١) ينظر: الزركلي: خير الدين محمود بن محمّد، الأعلام، ط (١٥)، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢م، ٩٩/٦.

(٢) ينظر: البغدادي: إسماعيل بن محمّد الباباني، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، وكالة المعارف، إستانبول، ١٩٥١م، ٦٤/٢.

ووفاقك، وإنْ منعتُ نفسي عن مرادها بفراقك، فاعزم على ذلك وفّقكَ الله في اختيارك، ووصل النجح بإيثارك. وأصحبه كتابًا إلى خاله أبي عليّ هذه نسخته: كتابي – أطال الله بقاء الشيخ وأدام جمال العلم والأدب بحراسة مهجته وتنفيس مهلته – وأنا سالمٌ ولله حامد، وإليه في الصلاة على النبيّ وآله راغب، وللشيخ أيّده الله بكتابه الوارد شاكر، وأمّا أخونا أبو الحسين – فديته – فقد ألزمني بإخراجه إليّ أعظم منّة، وأتحفني قربه بعلق مضنة، لولا أنّه قلّل المقام واختصر الأيام، ومن هذا الذي لا يشتاق ذلك المجلس وأنا أحوج من كافة حاضريه إليه، وأحقّ منهم بالمثابرة عليه! ولكنّ الأمور مقدّرة، وبحسب المصالح ميسرة، غير أنّا ننتسب إليه على البعد، ونقتبس من فوائده عن قرب، وسيشرح هذا الأخ هذه الجملة حقّ الشرح بإذن الله" (١).

يمثّل هذا النص – على طوله – قطعةً فنية أدبية من الطراز الأول، سطّر فيها طرفاها أسلوبًا نثريًّا بارعًا، إذ جمعا فيه فنون البلاغة وأصناف البيان، وربّما سنحت فيها ملحوظتان: أولاهما: صورة ابن عبد الوارث الناثر المبدع الذي تجاوز أسوار النحو وقيوده، وراح يلتقط من اللغة جميل لفظها وعذب مترادفها للتعبير عن معاناته وغربته وبعده عن دياره، كما تُظهره أديبًا قانعًا راغبًا في مفارقة مواطن المِنح والعطايا والمال الوفير، غير حريص على التزوّد منه بالشيء الكثير. وثانيتها: صورة الصاحب الذي وجد في أبي الحسين خير جليسٍ ونديم، وما ذلك إلاّ لعلمٍ وأدبٍ حازهما، فجعلاه مقدمًا على غيره مرغوبًا فيه غير مرغوبٍ عنه، وأنْ يصدر حكمٌ كهذا من أديب كالصاحب لهو دليل منزلةٍ كبيرةٍ ومقامٍ رفيع.

وثمة رواية ثانية لاتصال ابن عبد الوارث بالصاحب بن عبّاد ذكرها ياقوت منسوبةً إلى أبي منصور الثعالبيّ (ت ٤٢٩ هـ)، وجاءت على لسان

(١) القفطي: إنباه الرواة ٣/١١٦-١١٧.

صاحبنا أبي الحسين وهي: "قال الثعالبي: حدّثني ابن عبد الوارث النحوي قال: كان الصاحب منحرفًا عن أبي الحسين بن فارس لانتسابه إلى خدمة آل العميد وتعصّبه لهم، فأنفذ إليه من همذان (كتاب الحجر) من تأليفه، فقال الصاحب: رُدّ الحجر من حيث جاءك! ثمّ لم تطب نفسه بتركه، فنظر فيه وأمر له بصلة" [(١)]. وما من شكّ في أنّ الروايتين تُظهر ابن عبد الوارث علمًا مرموقًا بين أعلام مرموقين في القرنين الرابع والخامس والهجريين كالصاحب بن عبّاد، وابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) والثعالبيّ.

سادساً: شعره:

قدّمت المصادر أبا الحسين بن عبد الوارث لغويًّا ونحويًّا فاضلاً، فكان إمام النحو في زمانه، بل إنّ من المصادر من جعلته أحد أفراد الدهر وأعيان العلم وأعلام الفضل في عصره، وقدّمته أيضًا أديبًا من أهل نيسابور له شعر جيّد [(٢)]، وقد احتفظت تلكم المصادر بمقطوعات من شعره تظهره بارعًا في هذا المجال براعةً لا تقلّ عنها في اللغة والنحو، وبخاصةٍ في فن العزل، ولم يصلنا هذا الشعر قصائد كاملة، بل نتفًا أو قطعًا لا تزيد في الغالب عن أربعة أبيات. ومن هذ الشعر قوله:

وما كتبَتْ سطرًا من الوَجدِ أدمُعي ∴ على الخدِّ إلاّ وهو بالدّمِ مُعجمُ

فما لي ألقى في جنابِكَ غُلّةً ∴ وحوضُكَ للعافينَ غيري مُفعمُ

وقد يغتدي الورّادُ يبغونَ نجعةً ∴ فيُرزقُ مرتادٌ وآخرُ يُحرمُ [(٣)]

(١) الحموي: معجم الأدباء ٤١٣/١.
(٢) ينظر: الزركلي: الأعلام ٩٩/٦.
(٣) القفطي: إنباه الرواة ١١٨/٣.

ومنها:

ولا غُصــنٌ إلاّ ما حواهُ قباؤُهُ ∴ ولا دعصٌ إلاّ ما خبتْــــــهُ مآزِرُهْ

وأمضى من السّيفِ المَنوطِ بِخِصْرِهِ ∴ إذا شيم سيفٍ تنتضيهِ محاجرُهْ[١]

ومن شعره في قرس:

ومُطهمٍ ما كنتُ أحسبُ قبلَهُ ∴ أنّ السروجَ على البوارقِ تُوضعُ

وكأنّما الجوزاءُ حين تَصوّبتْ ∴ لببٌ عليهِ والثُّريّا بُرقعُ

وقد علّق الصفدي على هذين البيتين الأخيرين بعدما نقلهما بقوله: "قلتُ: شعرٌ جيّد، حجّة الدين المتكلم محمد بن الحسين" [٢]. ويبدو أنّ ابن عبد الــوارث كان قد وصل بالشعر إلى درجة رفيعة أهّلته أن يكون حَكَمًا علــى الأشــعار فــي حضرة الرؤساء، قال الصفدي: "وسأله رئيس مرو أن يجيز قول الشاعر:

سرى يخبطُ الظلماءَ واللّيلُ عاكفٌ ∴ حبيبٌ بأوقاتِ الزيارةِ عارفُ

فقال:

وما خُلتُ أنّ الشمسَ تَطلعُ في الدُّجى ∴ ولا خُلتُ أنّ الوحشَ للإنسِ آلفُ

وقمــتُ أفـديه وقلبــي كــــأنّه ∴ من الرعبِ مقصوصٌ من الطيرِ صارفُ

ولّما ســــــرى عنهُ اللّثامَ بدتْ لهُ ∴ محاسنُ وجهٍ حُسنُهُ متناصفُ

وطالَ بنا حينًا ورقَّ حــــديثُنا ∴ ودارتْ علينا بالرّحيقِ المراشفُ [٣]

(١) ينظر: الحموي: معجم الأدباء ٢٥٣٣/٦.

(٢) الصفدي: الوافي بالوفيات ٩/٣.

(٣) السابق والصفحة نفسها.

وجاء في نزهة الألبّاء: "وحُكي عنه أنّه قال في قول الشاعر:

ديارُ التي كادتْ ونحنُ على منىً ∴ تحلُّ بنا لولا نجاءُ الرّكائبِ

هذا في معنى قول الآخر: قد عَقَرتْ بالقومِ أمُّ الخزرجِ، يريد: أنّها استولت على قلوبهم، فوقفوا ينظرون إليها كأنّها عقرت رواحلهم، فعجزوا عن المضي" (١).

سابعاً: وفاته:

تُجمع المصادر التي ترجمت لابن عبد الوارث أنّ وفاته كانت بجرجان سنة ٤٢١ هـ، ولا تختلف هذه المصادر لا في تاريخ الوفاة ولا في مكانها، بل تتفقّ كلها في أنّه استوطن جرجان في أخريات حياته إلى أنْ مات فيها رحمه الله تعالى (٢).

(١) الأنباري: نزهة الألبّاء، ص (٢٥١).

(٢) ينظر: الحموي: معجم الأدباء ٢٥٣٣/٦، والصفدي: الوافي بالوفيات ٩/٣، والسيوطي: بغية الوعاة ٩٤/١، والبغدادي: هدية العارفين٦٤/٢، والزركلي: الأعلام ٩٩/٦، وكحالة: معجم المؤلفين ٢٥٤/٩.

المبحث الثاني

ابن عبد الوارث في المقتصد:

قدّم عبد القاهر الجرجاني في كتابه (المقتصد في شرح الإيضاح) شخصية أستاذه ابن عبد الوارث العلمية النحوية خير تقديم، حيث يقابلنا اسمه في الصفحة الأولى من الكتاب إلى آخر الصفحات منه، وفي مواضع تناهز المائة موضع، وكأنّه كان حريصًا في تأليفه لهذا الكتاب على إبراز آراء شيخه واعتراضاته وتفسيراته، بل علمه وفضله، بخاصةٍ أنّ التراجم التي تحدثت عنه وعن منزلته لم تنقل لنا شيئًا من آرائه باستثناء إشارات لا يُعبأ لها قد ترد في هذا الكتاب أو ذاك، بل إنّ بعض المصادر النحوية كان مضطربًا في إيراد اسمه؛ فيذكره تارةً بابن عبد الوارث وتارةً ثانية بعبد الوارث [(١)]، يضاف إلى ذلك أنّ ابن عبد الوارث لم يترك لنا كتابًا في النحو، أو بالأحرى لم يصلنا شيئًا من تراثه النحوي الذي تظهر فيه آراؤه، لذا كان المقتصد في شرح الإيضاح دون غيره خير موردٍ لآراء هذا الشيخ، ذلك أنّ عبد القاهر لم يذكره في كتابه الجمل مثلاً ولا في شرحه له، وربّما كان مرد ذلك أنّ حجم الكتابين ورغبته في الاختصار لم تسعفاه في ذلك.

أولاً: ابن عبد الوارث في نظر تلميذه:

يظهر تقدير علاّمة العربية لفضل شيخه في مواضع عدّة من المقتصد، وربّما كانت أولى علامات هذا التقدير أنّه لم يذكره في جميع هذه المواضع باسمه مباشرة؛ كأن يقول: محمد بن الحسين أو ابن عبد الوارث، بل كان وصفه له بـ (شيخنا) أو (الشيخ) أو (أبي الحسين) مع عنايته بموافقته في أغلب الآراء، وعدم الاعتراض عليه إلاّ في موضع أو موضعين فقط، ولا يتردد عبد القاهر وهو

(١) ينظر: الموزعي: ابن نور الدين، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تحقيق : عائض بن نافع العمري، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣م، ص (١٦٣)

يشرح القواعد ويبيّن الأصول في ثنايا الكتاب من أنْ يعرّج على رأي شيخه معبرًا عن استحسانه له بعبارات اللطافة والثناء. ومن أمثله ذلك:

* قوله في مسألة أنّ الواو والياء إذا سكَن ما قبلهما جريا بوجوه الإعراب كما يجري الصحيح: "وكان الشيخ أبو الحسين يقول: إنّك إذا لفظتَ بالياء من (ظَبْي) والزاي من (غزْو) كنتَ بمنزلة من يقف، إذْ اللفظ بالساكن وقف في الحقيقة، وإذا انتهيتَ إلى الياء والواو صرتَ كأنّك تبتدئ، والحرفُ إذا ابتُدئ به لم يكن إلاّ متحركًا. وهذا قولٌ لطيف" (١).

* قوله في قوة الحرف المُدغَم: "قال الشيخ أبو الحسين: إنّ المُدغَم فيه أقوى في تَجَري الحركات عليه؛ لأجل أنّ ما قبله يتحصّن بالإدغام، يدلّك على ذلك أن تقول: اجلوّذَ واجلوّاذَ، فلا تقلب الواو المدغمة الساكنة لكسرة ما قلبها ياءً، كما تفعل ذلك إذا لم تكن مدغمةً في نحو: ميقات وميعاد لأنّهما من الوقت والوعد، والأصل: مِوقات ومِوعاد إلاّ أنّ الكسرة في الميم قلبتها ياءً... فاعرفه فإنّه من لطيف ما علقناه عنه" (٢).

إنّ ابن عبد الوارث هنا يذكر القواعد ويشرحها ويفسر غامضها، ويورد نكتها التي لا تخفى عليه وهو العالم الحاذق في صنعته، غير مكتفٍ بالنحوية منها بل قد ينتقل إلى الصرفية كذلك، وقد تستلزم منه تلكم القواعد الإتيان بالعلل فيأتي بها، وأمام هذه البراعة في التعليم والرسوخ في العلم، يعبّر تلميذه عن هذا الفضل بعبارات الاستحسان.

وقد يميل عبد القاهر إلى رأي مخالف لرأي شيخه يراه الأصوب والأصح على نحو ما هو وارد في الحديث عن جمع المذكر السالم؛ قال: "اعلم أنّ جمع

---

(١) الجرجاني: عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م، ١/١٥٧.

(٢) الجرجاني: المقتصد ١/١٥٨ – ١٥٩.

السلامة لا يكون في الموات والبهائم، وإنّما يكون فيما يَعلم نحو: مسلم ومسلمون وزيد والزيدون. قال الشيخ أبو الحسين: إنّ عادة النحويين أن يقولوا: (ما يعقل)، وعدل الشيخ أبو علي عن ذلك إلى قوله: أولي العلم؛ لأنّ هذا اللفظ قد يجري على القديم سبحانه للتعظيم كقوله عزّ وجلّ: ﴿ والسماء بنيناها بأيدٍ وإنّا لموسعون. والأرض فرشناها فنعم الماهدون﴾ (١) ولا يوصف تعالى جدّه بالعقل. وقال الشيخ أبو الحسين: ولو قال (ما يعلم) كان أجود من أولي العلم. وأقول: إنّ ما قصده النحويون صحيح؛ لأنّهم قصدوا الجمع الحقيقي، وذلك في القديم سبحانه جلّ جلاله وعلا عن ذلك، وإنّما اختُصّ هذا الجمع بالآدميين لأنّهم الأولون والمقدمون على أنواع الخلائق، ألا ترى إلى قوله عزّ وجلّ: ﴿ ولقد كرّمنا بني آدم ...﴾ (٢). فعبد القاهر مال هنا إلى رأي النحويين المتقدمين في العبارة مخالفًا بذلك رأي الشيخين أبي عليّ وأبي الحسين.

ومن المواضع التي خالف فيها التلميذ الشيخ قول الأستاذ: إنّ الشيء قد يُعرف بضده؛ ذلك أنّ ابن عبد الوارث كان قد ذكر في باب التعدي واللزوم أنّ الفعل (دَخَلَ) لازم غير متعدٍ، وإذا تعدى تعدى بحرف الجر (إلى) أو (في)، وعليه يُقاس الفعل (خَرَجَ) فتقول: خرجتُ من البيتِ ولا تقول: خرجتُ البيتَ، لأنّ "الشيء يُعتبر بمِثله وضده، وذُكر في حديث الضد قولهم: قَصُرَ فهو قصير، وطالَ فهو طويل، وجوعان وجوعى كشبعان وشبعى، وظمآن وظمآى وصديان وصديا كريّان وريّا" (٣). وعارض عبد القاهر هذا الرأي معارضةً قد تكون للاستدراك أقرب فقال: "وأقول إنّ هذا التشبيه ليس يصحّ حمله على ظاهره؛ وذلك أنّ مراعاة التساوي بين الضدين في الأبنية ليس شيئًا يوجبه المعنى، حتى لو تُرك لكان

(١) سورة الإسراء ٤٧ – ٤٨.
(٢) الجرجاني: المقتصد ١/١٩٤ والآية ٧٠ من سورة الإسراء
(٣) السابق ١/٦٠٠.

منافيًا للحقيقة مستحيلاً، ولكنّه أمرٌ من الأمور التي يُطلب بها تحصيل التشاكل، وحكم من الأحكام الجائزة المستحسنة، دون الواجبة اللازمة، ولذلك قالوا: جاعَ يجوعُ وشبعَ يشبعُ فلم يراعوا ذلك في الفعل... فالمقصود إذًا في ذكر التسوية بين الأبنية أنّ الشيء لمّا كان يقع ضدّه موقع المِثل في نحو هذه المعاني روعي الاتفاق بينهما في كثير من المواضع حسب ما يُراعى بين المِثلين، لا أنّ الاعتبارين سواء" (١). ويُلاحظ في هذا الخلاف بين الشيخ والتلميذ أنّه تجاوز النحو إلى اللغة، فمعرفة الشيء بضده ليست على وجه الإطلاق، بل هي تقريبٌ مردّه إلى التشابه بين المِثلين ليس غير، كما يُلاحظ فيه الفكر الموسوعيّ الذي كان سمةً لعلمائنا الأوائل؛ إذ لا يقف الواحد منهم عند نوعٍ علميّ واحد، أو صنفٍ معرفيّ واحد، بل كان يجمع بين العلوم والمعارف جمعَ العالم البصير.

ثانياً: ابن عبد الوارث مصدر النقل والرواية:

مثّل النقل عن النحاة والرواية عن أرباب اللغة ملمحًا مهمًا لابن عبد الوارث في كتاب المقتصد، إذ المتصفّح له وللمواضع التي ورد فيها اسمه سيجد أنّه يعدّ مصدرًا من مصادر عبد القاهر في الرواية عمّن قبله بالغ الأهمية، وربّما كانت حكايته عن أبي علي الفارسي هي المتصدرة، ذلك أنّ كتابه الإيضاح هو الذي يُشرح، ولأنّه أستاذ الشيخ أبي الحسين، حيث حكى عنه في مواطن عدة موافقًا إياه تارة ومخالفًا له تارة. وقد ظهرت العناية بالرواية عن الفارسي من الصفحة الأولى للكتاب، إذ جاء فيها: "أخبرنا الشيخ أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث قال: أخبرنا الشيخ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار رحمه الله فقال: الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف" (٢)، كما نقل ابن عبد الوارث أيضًا آراء نحاةٍ كُثر كأمثال أبي عثمان المازني

(١) السابق ١/٦٠١ -٦٠٢.
(٢) الجرجاني: المقتصد ١/٦٨.

(ت٢٤٩هـ)، وأبي الفضل الرياشي (ت ٢٥٧هـ)، وأبي العباس المبرّد (ت٢٨٨هـ)، وأبي القاسم الزجاجي (ت ٣١٠هـ). وههنا نماذج من هذه الروايات، ولتكن أولها الروايات عن أبي علي الفارسي:

* القول في رافع المبتدأ: " وكان الشيخ أبو الحسين يروي عن الشيخ أبي علي أنّه كان يقول في المبتدأ: إنّ عامل الرفع فيه كونه أولاً لثانٍ، وذلك الثاني حديثٌ عنه، فهو بمنزلة أن تقول: إنّ العامل فيه تعريه من العوامل الظاهرة، لأنّه لا يتعرى من العوامل حتّى يكون أولاً لثانٍ هو حديثٌ عنه" (١).

* التمثيل بالجرّ أبعد من الالتباس: "واعلم أنّك تقول: هذا رجلٌ قائمٌ وقائمٌ أبوه، ورأيتُ رجلاً قائمًا وقائمًا أبوه، كما قلتَ ذلك في حال الجر، وإنّما يُبتدأ بالجر في حال التمثيل لأنّه أبعد من الالتباس... فاعرفه فإنّه قول الشيخ أبي علي على ما حكى شيخنا عنه" (٢).

* القول في سبب منع (سراويل) من الصرف لو سُميّ به رجل: "وأمّا قول الشيخ أبي علي: والقياس عندي أن يُصرف في النكرة أيضًا قبل التسمية بها، فقد حكى شيخنا رحمه الله أنّه كان يقول: قد اجتمع فيه العجمة والتأنيث والطول، فيجوز أن يجري جميع ذلك مجرى سببين، ولم يكن يراه بذلك المتين، لأجل أنّ التأنيث في النكرة لا يُعتدّ به؛ ألا ترى أنّك صرفتَ (ضاربة) مع حصول الوصفية فيها لأجل أنّ التأنيث لا يلزم" (٣).

* القول في المنادى المبني على الضم: "قال شيخنا أبو الحسين رحمه الله: والذي دعا الشيخ أبا علي إلى هذا الاحتجاج في جواز وصف المنادي المفرد ما ذُكر عن الأصمعي من أنّه لم يجده في أشعار العرب. قال: ولعلّ من ينتصر له

---

(١) السابق ٢١٥/١.
(٢) الجرجاني: المقتصد ٩١٠/٢.
(٣) السابق ١٠٠٤/٢.

يقول في بيت جرير: يا عمرُ الجوادَا [١] أنّ نصبه على (أعني)، وليس هذا بقادح في ما أجازوه لمساعدة القياس والاستعمال؛ أمّا القياس فقد تقدّم، وأمّا الاستعمال فناهيك دليلاً على ثباته رواية صاحب الكتاب لأنّه قال: وسألتُ الخليل عن قولهم: يا زيدُ الظريفُ بما رفعوه؟ ثمّ ذكر عنه في الجواب ما أثبتناه قبل، وإذا جاءت روايته سقط حديث غيره، وأنشد:

إذا قالتْ حَذَامِ فصدّقوها ∴ فإنّ القولَ ما قالتْ حذامِ [٢]

وابن عبد الوارث وإنْ كان مصدرًا مهمًا من مصادر النقل والرواية عن أبي علي الفارسي إلاّ أنّه لم يوافقه في جميع ما ينقل، بل كانت له نظرات واختيارات وترجيحات وتفسيرات مخالفة في بعض المواطن، وسترد هذه في مواضعها من المبحث الثالث، بيد أنّ الروايات التي مضت تُظهر هذا التفرّد بالرأي على نحو ما ذُكر من أنّ مذهب أبي علي في علة منع (سراويل) من الصرف ليس بالمذهب المتين؛ لأنّ التأنيث في النكرة لا يُعتدّ به، ومناقشته لأستاذه في مسألة جواز وصف المنادى المفرد المبني على الضم مستدلاً برواية سيبويه، وسيبويه عنده صاحب الرأي الذي يسقط عنده رأي غيره.

وروى أبو الحسين بن عبد الوارث عن أبي عثمان المازني، وما من شكّ في أنّ هذه الرواية ليست مباشرة على نحو روايته عن شيخه أبي علي الفارسي، ذلك أنّ الفارق الزمني بين الرجلين والذي يربو على قرنٍ ونصفٍ من الزمان لا

---

(١) القطعة من بيت شعر لجرير هو:

فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سعدى ∴ بأجودِ منكَ يا عمرُ الجوادا

ـ وهو من شواهد: المقتضب ٢٠٨/٤، والأصول ٢٩٢/١، وأمالي ابن الشجري ٣٠٧/١، والهمع ١٧٦/١. ينظر: حدّاد: حنّا جميل، معجم شواهد النحو الشعرية، ط (١)، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٤م، شاهد رقم (٦٣٧).

(٢) الجرجاني: المقتصد ٧٧٣/٢.

يسمح بذلك، بل هي رواية آراء تلقفها ممّن قبله من العلماء، وربّما طالعها في واحدٍ من كتبه، والملاحظ في هذه الآراء التي يرويها وينقلها أنّه لا يقف منها موقف المعارض بل يسردها كما هي، وكأنّه يراها بالمذهب المتين. جاء في المقتصد: "وحكى شيخنا رحمه الله أنّ أبا عثمان قال: قلتُ لأبي الحسن: كيف قلتَ: مررتُ بنسوةٍ أربعٍ، فصرفتَ مع وجود الصفة ووزن الفعل؟ فقال: لأنّ أصله الاسمية" (١). وجاء فيه أيضًا: "وقد ذهب الخليل إلى أنّ أصل (لنْ) (لا أنْ) فحُذف الهمزة وسقط الألف لالتقائه مع النون الساكنة، وصاحب الكتاب لا يرى ذلك، ويجعله حرفًا على انفراده، وضعّفه بأنّه يقولون: أمّا زيدًا فلنْ أضربَ، فيقدمون ما انتصب بالفعل الواقع بعد (لنْ) عليه، ولو كان الأصل فيه (لنْ) لم يجز ذلك... وقال أبو عثمان: إنّ ذلك لا يُلزم الخليل؛ لأجل أنّ الحروف تتغيّر أحكامها ومعانيها بالتركيب... هذا هو بيان ما حكاه شيخنا رحمه الله عن أبي عثمان"(٢).

إنّ ابن عبد الوارث هنا يكتفي بنقل الآراء دون محاكمتها قبولاً أو ردًّا كما يصنع في غيرها من المواطن، وإنْ أنبأ السياق عن استحسانه لها، كما تُظهر بعض هذه المواطن التماسه العلة النحوية والبحث عن سببٍ لهذه المسألة أو تلك.

وحكى كذلك عن أبي إسحق الزجّاج (ت ٣١٠ هـ) في حديثه عن العدد المركب من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، وعلة اتصال التاء المربوطة بالجزء الأول منه فقال: "وكذا ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، تدلّ فيها التاء على التذكير، ولا يُطلب من اسمٍ واحدٍ أكثر من علامةٍ واحدة، وإنّما اختاروا مزج أحد الاسمين بالآخر ليكون دالاً على أنّ الأخذ وقع مرة واحدة؛ فإذا قيل: أخذتُ خمسة عشر، كان الظاهر أنّه أخذها مرة، ولو قال: أخذتُ خمسة عشرة، لم يكن الظاهر مقتضيًا

(١) السابق ٢/٩٧٩ -٩٨٠.
(٢) الجرجاني: المقتصد ٢/١٠٥٠.

لذلك، بل الغالب على الأفئدة أن تكون مأخوذة في دفعتين، فاعرفه فإنّه قول أبي إسحق على ما حكى شيخنا رحمه الله"[١].

إنّ مجمل ما يُقال في هذا المقام أنّ أبا الحسين مثّل بحقٍّ مصدرًا مهمًا من مصادر الرواية عن العلماء، وجاءت آراء النحاة ومسائلهم على لسانه في كتاب المقتصد، وعلى هذا المصدر كان اعتماد عبد القاهر فيما بعد، إذْ أخذ عنه وأفاد منه، ونصّ بكل أمانة على قيمته وفضله.

(١) السابق ٢/٧٣٦.

المبحث الثالث

نحو ابن عبد الوارث:

إنّ المتصفّح لكتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني يبيّن لـه مـن صفحاته الأولى أنّ ابن عبد الوارث لم يكن مجرّد ناقلٍ للمسائل حاكٍ للآراء، بـل كان مفكرًا نحويًّا يقارن ويوازن ليخلص إلى رأي يراه الأدق والأصوب، وتظهـر آراؤه هذه في سلسلةٍ من الاختيارات والاعتراضات والتفسيرات، مستشهدًا بآراء من قبله وبكلام العرب، وموظفًا العلة النحوية توظيفًا لافتا.

أولاً: اختياراته:

لابن عبد الوارث النحوي عددٌ من الاختيارات التي نقلها عنه تلميذه عبـد القاهر، من ذلك ما نقله عند الحديث عن واو (رُبّ) إذ قال: " اعلم أنّ رُبّ مضمرٌ بعد الواو في نحو ما ذكره، وذلك لكثرة الاستعمال، فقد قالوا: إنّ الواو عوضٌ من ربّ وليس ذلك بسديد، قال شيخنا رحمه الله: يدلّ على سقوطه ما جاء من قـول رؤبة أيضًا:

بلْ بلدٍ ملءُ العجَاجِ قَتَمُهْ ∴ لا يُشترى كفّانُهُ وجُهْرُمُهْ

لأنّ الواو لو كان عوضًا من ربّ لما جاء الجر مع بل، وإذا كـان كـذلك علمتَ أنّه مضمرٌ بعده، والواو حرف عطف" [(١)]. فابن عبد الوارث هنا يسرد قول بعض النحاة أنّ الواو عوض من رُبّ، ويراه رأيًا ساقطًا غير سديد، وللتدليل على اعتراضه هذا راح يتلمس كلام العرب ليورد شاهدًا لرؤبة بن العجاج يُثبت فيه أنّ ما ذهب إليه هو الصحيح.

---

(١) الجرجاني: المقتصد ٨٣٦/٢.

ومن ذلك أيضًا إجازة جعل ظرف الزمان خبرًا عن المبتدأ الجثة؛ جاء في المقتصد: "وقد أجاز الشيخ أبو الحسين في قولهم: الليلةَ الهلالُ بالنصب أن يكون الكلام على ظاهره غير مقدر على حذف المضاف، قال: لأنّ الهلال يكون ظاهرًا ثمّ يستتر ثمّ يظهر، فلمّا اختلفت به الأحوال جرى مجرى الأحداث التي تقع مرة وتزول أخرى، فجاز جعل الزمان خبرًا عنه. ويوضّح ما قاله أنّ الهلال ليس باسم وُضِعَ علمًا للنيّر كالشمس وسائر أسماء الكواكب، وإنّما هو اسم تَتَناوله في حالٍ دون حال، والاسم الموضوع له هو القمر، وإذا كان كذلك صار إذا قيل: الهلالُ، فكأنّه قيل: استنارة القمر أو بدوّ القمر أو ظهور النور في القمر" (١).

إنّ ابن عبد الوارث يخالف في هذه المسألة رأي جمهور البصريين الذين منعوا الإخبار عن المبتدأ الجثة بظرف الزمان (٢)، وهو يعزّز مخالفته هذه بطريقة معالجةٍ لطيفة ترى أنّ انتقالاً من نوعٍ ما قد حصل لظرف الزمان هذا؛ إذ اختلفت به الأحوال ليصير جاريًا مجرى الأحداث، والأحداث يُخبر عنها دونما حاجةٍ إلى تقدير.

ومن هذه الاختيارات أيضًا ما أورده صاحب المقتصد عند الحديث عن حالات النون؛ حيث ذكر النحاة لها حالتان: أن تكون عوضًا عن الحركة والتنوين، أو تكون عوضًا عن الحركة نفسها، ومنهم من أضاف حالة ثالثة: أن تكون عوضًا عن التنوين وحده، وكان ابن عبد الوارث يذكر هذه الوجه الثالث من باب التسهيل والتقريب. قال عبد القاهر: " وكان الشيخ أبو الحسين يذكر هذا الوجه، وذِكره ممّا يقصد به التقريب والتسهيل، وإلاّ فهذه الحالة عائدة إلى الحالة الأولى؛ ألاَ ترى أنّك إذا قلتَ: غلامان، لم يكن بدّ من أنْ يُعتمد في النون كونه عوضًا من

(١) الجرجاني: المقتصد ١/ ٢٩٠-٢٩١.

(٢) ينظر: ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (٢٠)، مكتبة التراث، القاهرة، ١٩٨٠م، ٢١٤/١.

الحركة والتنوين؟ فإذا جاء الإضافة لم يكن أن يقال: أنّها أوجبت أن يكون النون عوضًا عن التنوين وحده؛ لأنّ الكلمة باقية على حالها" (١).

ومن اختياراته أيضًا ما ورد عند الحديث عن ألفاظ العقود، جاء في المقتصد: " ويجب أنْ يُعلم أنّ جعلهم لكل عقدٍ نوعًا آخر من التصرف جيدُ المناسبة لحكمة؛ وذلك أنّهم جعلوا ما قبل العشرة مضافًا إلى المميِّز المجموع وما بعدها إلى العشرين اسمين جُعلا اسمًا واحدًا والمميِّز منصوب، ولمّا بلغوا العشرين أفردوا ونصبوا أيضًا وجعلوه بالواو والنون، وأضافوا مائة وهي عقد آخر ، فجرّوا على أصل كلامهم وهو تغيير اللفظ للمعنى نحو خرج وقعدَ، فكما انتقل العدد من عقدٍ إلى عقد كذلك غيّروا التصرف فيه، فاعرفه فإنّه قول شيخنا رحمه الله" (٢).

ومن هذه الاختيارات أيضًا رأي الشيخ أبي الحسين أنّ هناك تمثيلاً أولى من تمثيل آخر، من ذلك ما ورد عند الحديث عن حذف المتعلّق في رُبّ، ثمّ تطوّر إلى الحذف في قوله تعالى ﴿ في تسعِ آياتٍ﴾ (٣)، حيث رأى ابن عبد الوارث أنّ هناك تمثيلاً أولى من تمثيل أبي علي. جاء في المقتصد: " قال الشيخ أبو الحسين رحمه الله: وأليق من ذا بهذا الموضع: بسم الله؛ إذ المعنى: ابتدِئ باسم الله، وإنّما كان هذا أليق لأجل أنّه قد غلب ترك الاستعمال على ما يتعلّق به (رُبّ)، كما أنّ هذا لا يُستعمل في الغالب" (٤).

وينبغي التنويه هنا إلى أنّ بعض هذه الاختيارات قد تكون مقرونةً في بعض المواضع باعتراضات، بمعنى أنّه قد يعترض على مسألة أو رأي ما، ثمّ

---

(١) الجرجاني: المقتصد ١/ ١٩٠-١٩١.
(٢) السابق ٢/٧٣٨ - ٧٣٩
(٣) سورة الإسراء (١٠١).
(٤) الجرجاني: المقتصد ٢/٨٣١.

يختار ما يراه الأصوب، حينها يصير الفصل بين الاختيارات والاعتراضات غير متحصّل، وإنْ تحصّل فسيكون من ضرورات المنهج ليس غير.

ثانياً: اعتراضاته:

حفل التراث النحوي العربيّ منذ القدم باعتراضات النحاة بعضهم على بعض، وكان مرجع تلك الاعتراضات المذهب النحوي الذي يؤمن به هذا العالم أو ذاك، وربّما كان مرجعه أيضًا فرديًّا عائدًا إلى نظرة النحوي نفسه وطريقته في معالجة الآراء والخلوص منها برأي ما، وطالما طالعتنا المصادر النحوية قديمًا بنحاة مصنَّفين في مدرسة ما، ومع ذلك خالفوها في بعض الآراء، وخير مثال لهؤلاء النحاة الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ) الذي فتح باب الخلاف على أصحابه البصريين، وهو مصنّف في طبقاتهم، بل إنّه من أشهر أعلامهم.

وتأسيسًا على ما مضى؛ اعترض ابن عبد الوارث على عدد من النحاة لعلّ في مقدمتهم أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١ هـ) رأس مدرسة الكوفة في زمانه، ومردّ الاعتراض أنّ موجب الإعراب هو التمكّن، ولذا قسّم النحاة الاسم إلى متمكن وغير متمكن، فإذا حصل التمكن كان للعامل تأثير في اللفظ، والعكس بالعكس. جاء في المقتصد: " إنّ موجب الإعراب إذا لم يحصل لم يكن للعامل تأثير في اللفظ، ألاَ ترى أنّك تقول: مِن أينَ أنت؟ فلا تعمل (مِنْ) في (أينَ) كما تعمل في (زيد) لأنّ الاسم لمّا فارقه التمكّن – الذي هو موجب الإعراب – بمشابهته الحرف وتضمنه معناه لم يكن لدخول العامل تأثير في لفظه. ونظر بعض الكوفيين إلى هذا السؤال ولم يتحقق الفرق بين موجب الإعراب وعامله، فاعترض على صاحب الكتاب من غير بصيرة، وهو أحمد بن يحيى، وكان الشيخ أبو الحسين رحمه الله يقول: خبّط أحمد بن يحيى خبطًا في ذلك، وهو وإنْ كان كبيرًا، فالحقّ أكبر

منه"[١]. واعتراض ابن عبد الوارث هذا في مسألة فلسفية نحوية، بل في نظرية تبسط سلطانها على النحو العربي كلّه من أوله إلى آخره، ولم يختلف في أهميتها نحاته من بصريين وكوفيين وغيرهم، بيد أنّهم اختلفوا في ما ينضوي تحتها من تفصيلات، هذا أمر، وأمرٌ آخر أنّ في اعتراض ابن عبد الوارث قدرٌ كبير من أدب العلم وتقدير العلماء عندما وصف ثعلب بـ (الكبير) في إشارة واضحة إلى منزلته النحوية التي لا ينكرها إلاّ جاهل.

ولا تتوقف اعتراضات أبي الحسين عند نحاة الكوفة، بل تتعداها إلى نحاة البصرة الذين ارتضى مذهبهم وسلك طريقتهم واعتمد نهجهم، فتصل إلى رؤوسهم في أزمنتهم كأبي العباس المبرّد، إذ اعترضا عليه هو وتلميذه عبد القاهر من بعده في مسألة منع أحد الأسماء من الصرف، ووصفا مذهبه بغير السديد، جاء في المقتصد: "ومن زعم أنّ القياس في (دَعْدٍ) أنْ لا يُصرف فإن المقصود به أبو العباس؛ لأنّه قال -فيما حكى عنه شيخنا رحمه الله- : إنّ الصرف في نحو: هندٍ ودعدٍ لضرورة الشعر، وليس ذلك بسديد لما ذكرنا من أنّ الخفة تُقاوم أحد السببين، وكفى إلزامًا بما ذكره الشيخ أبو علي من أنّهم صرفوا نوحًا ولوطًا مع وجود سببين: العجمة والتعريف، وذلك كثير في التنزيل كقوله ﴿ كذّبت قوم نوحٍ المرسلين﴾ [٢] و ﴿ لمّا جاءت رسلنا لوطًا﴾ [٣] ولم يقرأ بمنع الصرف في هذا النحو أحدٌ من القرّاء" [٤].

وإذا كان ابن عبد الوارث قد انتصر لمذهب أبي عليّ الفارسي في هذا الموضع أو ذاك، فإنّه قد اعترض عليه في مواضع، من ذلك اعتراضه على عدّه

---

(١) الجرجاني: المقتصد ١/١٢٢-١٢٣.
(٢) سورة الشعراء (١٠٥)
(٣) سورة هود (٧٧).
(٤) الجرجاني: المقتصد ٢/٩٩٤-٩٩٥.

الهمزة في (كساء ورداء) حرفي علة؛ جاء في المقتصد: "قال الشيخ أبو علي: "ويجري هذا المجرى كساء ورداء وآي ورأي. قال شيخنا الإمام عبد القاهر: اعلم أنّ قوله (ويجري هذا المجرى كساء ورداء) قريبٌ إلى السهو؛ لأجل أنّ الهمزة حرف صحيح يجري عليه الإعراب متحركًا كان ما قبله أو ساكنًا... وكان الشيخ أبو الحسين يعدّه سهوًا، ويجوز أن يكون تخليطًا وقع من النقل" [(١)]. فابن عبد الوارث يحاكم رأي شيخه أبي علي هنا ليخلص إلى نتيجة مفادها أنّ رأيه في هذا الموضع أقرب إلى السهو، وربّما كان خطأً من الناقل أو الناسخ، وقد وافقه في رأيه هذا تلميذه عبد القاهر. ومن اعتراضاته عليه أيضًا عدّه ما قبل ألف المد ساكنًا بإطلاق، والألف لا يكون ما قبلها ساكنًا البتة، على خلاف الواو والياء؛ جاء في المقتصد: "فلو حقّق لقال: فلا يخلو ما قبل الواو والياء، كذلك قال الشيخ أبو الحسين هذا، ولا نعدّ ذلك سهوًا؛ لأنّه يجوز أن يكون قَصَد: الواوات والياءات فقال: هذه الحروف، واستدرك بقوله بعد: فإذا سَكَن ما قبل الواو والياء، وإنّما قال الشيخ أبو الحسين أنّه تسامحٌ لأجل أنّ الظاهر يقتضي أن يكون قوله (هذه الحروف) إشارة إلى الألف والواو والياء" [(٢)]. والحقّ أنّ ابن عبد الوارث يظهر هنا دقيقًا في محاكمة النصوص، لا يكاد ينصرف عن الرأي حتّى يمحّصه نظرًا وتفسيرًا واعتراضًا أو حتى موافقةً، وهو في هذه المواضع يلتمس العذر لشيخه، ويتسامح فيما يذكره، لأنّ مراده ربّما كان جليًّا في الظاهر.

ثالثًا: تفسيراته:

إنّ الناظر في الآراء التي نقلها عبد القاهر عن أستاذه أبي الحسين يجد في بعضها ظاهرة بارزة في نحوه يمكن أن يُصطلح عليها بـ (تفسيرات ابن عبد الوارث)، إذ قد يعمد في تلك المواطن إلى بيان مسألة نحوية أو لغوية ما

(١) الجرجاني: المقتصد ١/١٥٩.
(٢) السابق ٢/١٥٦.

وشرحها وتحليلها بالاعتماد على أسلوب تعليميّ شيّق لإيصال الفكرة، وربّما امتزجت هذه التفسيرات بشواهد القرآن الكريم أو كلام العرب، وقد تكون الحاجة فيها ملحةً إلى إيراد العلل النحوية التي تكون في الغالب غير مغرقة ولا صعبة غامضة، وقد يوحي سياق بعض هذه التفسيرات أنّ مكانها وزمانها كانا حلقة الدرس، بخاصة أنّ عبد القاهر ينصّ على ذلك في بعض المواضع، وقد يكتفي بذكر أنّه معنى صاحب الكتاب أو أيّ علم آخر.

من تفسيرات أبي الحسين ما ورد عند الحديث عن جمع المذكر السالم، إذ جاء فيه: "وهذا الجمع فيه فضيلة لأنّ الواحد يعرف منه، ألاَ ترى أنّك إذا قلتَ: الزيدون عُرف أنّ الواحد زيد، وليس كذلك (رِجَال) لأنّه لا يُعرف من لفظه أنّه جَمع فَعَل أو فَعْل أو فَعُل، لأنّ كل واحد من هذه الأمثلة تُجمع عليه كقولك: جَبَل وجِبَال، وكَلْب وكِلاب، ورَجُل ورِجال، فإذًا لا يُعلم أنّ واحد رِجال رَجُل إلاّ بعد معرفة سابقة. هذا هو معنى صاحب الكتاب على ما فسّره لنا شيخنا أبو الحسين"(١).

ومن تفسيراته شرحه لقول أبي علي الفارسي: "فأمّا: ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرِجلُ في موضع البدل" : "اعلم أنّ اليد والرجل إنّما جرتا مجرى بدل الكل من الكل من حيث أنّهما طرفا الشيء، وطرفا الشيء معظمه، والمعظم متنزل منزلة الجميع، ويوضّحه أنّ ما يبقى من الأجزاء لا يكون لها غناء بوجه، فلمّا كان استقامة الجميع باليد والرجل جرتا مجرى الكل، ولهذا قالوا للطليعة عين، فجعلوه كأنّه جميع أجزائه ليس إلاّ العين، وذلك أنّ شيئًا من الجوارح لا ينتفع به في ذلك الموضع، فلمّا كانت العين العمدة صار الرجل كأنّه ليس أكثر من العين، ونحو ذا كثير في كلامهم، فلهذا من الشأن قال النحويون: إنّ هذا بمنزلة بدل الجميع من

(١) الجرجاني: المقتصد ١/١٩٤-١٩٥.

الجميع، فاعرفه فإنّه قول شيخنا رحمه الله" [١]. إنّ هذا التفسير تفسير تعليميّ محض هدفه في المقام الأول إيصال المعرفة إلى المتلقي، وهو تفسير يعتمد المنطق المبني على التمثيل، واضحٌ في طرحه، يسيرٌ في فهمه، يمزج بطريقة عجيبة بين النحو والدلالة، وتتداخل فيه آراء الشيخ والتلميذ حتى كأنّها آراء واحدة، من غير شكّ في أنّ ثانيهما قد أفاد من الأول.

وعلى هذا النسق التعليمي في المعالجة والطرح يأتي تفسير أبي الحسين لعمل بعض جوازم المضارع، قال عبد القاهر: "اعلم أنّ (لا) في النهي تكون للمخاطب والغائب، تقول: لا تخرجْ يا زيدُ، ولا تخرجا، ولا تخرجوا، ولا يخرجْ زيدٌ، ولا يخرجا، ولا يخرجوا، وأمّا اللام فمختصٌ بالغائب في الأكثر نحو: ليضربْ زيدٌ، وليمتثلْ الأمرَ، وقد تكون للمخاطب نحو قراءة من قرأ ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾[٢] وهذا موضع لبس، وذلك أنّ صاحب الكتاب زعم أنّ الأصل أمر المخاطب باللام نحو: لتضربْ يا زيدُ. قال شيخنا رحمه الله: وإنّما ذلك لأجل أنّ الأصل أن يكون الأمر بحرفٍ كما كان النهي كذلك فتقول: لتقمْ وليقمْ زيدٌ، كما قلتَ: لا تقمْ ولا يقمْ زيدٌ، فكأنّ حال الخطاب كحال الغيبة" [٣]. إنّ تفسير ابن عبد الوارث يأتي هذه المرة في حضرة قرآن النحو الكتاب وإمام النحاة سيبويه، إذ اعتمد التوفيق بين الرأيين مستندًا على ما يبدو على قضية يكثر دورانها في النحو العربي وهي قضية أم الباب؛ فكأنّه أراد أن يقول أنّ (لا) أم باب النهي، واللام أم باب الأمر الذي يستوي فيه المخاطب والغائب.

---

(١) الجرجاني: المقتصد ٢/٩٣٣.

(٢) سورة يونس (٥٨) وتُنظر القراءة في: الفارسي: أبو علي الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط (١)، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٩١م، ٤/٢٨٠.

(٣) الجرجاني: المقتصد ٢/١٠٩٣-١٠٩٤.

وقد يلتمس الشيخ في تفسيراته التعليمية ذكر الأحوال المختلفة للمسألة الواحدة، وإيراد الأوجه المحتملة لها، من ذلك ما ورد في المقتصد عند الحديث عن معاني (بل) إذ جاء فيه: "ويُستدرك بـ (بل) بعد الإيجاب والنفي، فالإيجاب ما ذكرنا من قولك: ضربتُ زيدًا بل عمرًا، والنفي كقولك: ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ. قال شيخنا رحمه الله: إنّ هذا على وجهين: أحدهما: أن يكون التقدير: ما جاءني زيدٌ بل ما جاءني عمروٌ، فكأنّكَ قصدتَ أن تُثبت نفي المجيء لزيدٍ ثمّ استدركتَ فأثبته لعمرو... والوجه الثاني: أن يكون المعنى: ما جاءني زيدٌ بل جاءني عمروٌ، فيكون نفي المجيء ثابتًا لزيدٍ ويكون إثباته لعمرو، ويكون الاستدراك في الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معًا، فاعرفه" (١).

وقد تكون هذه التفسيرات أيضًا على وجه التقريب على نحو ما أورده عبد القاهر في الفرق بين معنيي حرفي الجر (مِنْ) و (عَنْ) إذ قال: "وكان الشيخ أبو الحسين يقول: إنّ (مِنْ) تُستعمل في ما ينتقل كقولك: أخذتُ منه الدراهم، و(عَنْ) في ما لا ينتقل كقولك: أخذتُ عنه العلم، وهذا تقريب وتمهيد لمذهب الاستعمال، وإلاّ فـ (عن) لا يُعرّى من الانتقال؛ ألاّ ترى أنّ العلم وإنْ لم يكن قد انتقل انتقال زوالٍ فقد حصل لك مثل ما كان له" (٢). فالشيخ أبو الحسين وإنْ كان قد أطلق حكمًا عامًا على استعمالٍ ما إلاّ أنّ هذا الحكم يُراد به تقريب الاستعمال لذهن المتعلم الذي هو بحاجةٍ إلى العموميات أولاً ثم الغوص في التفصيلات ثانيًا، وقد ظهر هذا التوجيه واضحًا في عبارة عبد القاهر عند تفسيره لقول شيخه.

وربّما أتى التفسير مصحوبًا بمثلٍ عربيّ أو قول نحويٍّ مشهودٍ له، وذلك نحو ما نرى في مسألة جواز حذف المفعولين من باب ظنّ وأخواتها، جاء في المقتصد: "وأمّا السكوت على الفاعل وترك ذكر المفعولين فلا شبهة في جوازه،

(١) الجرجاني: المقتصد ٢/٩٤٧.
(٢) السابق ٢/٨٤٩.

وذلك قولك: أعطيتُ وكسوتُ كما قلتَ: ضربتُ، وكذلك تقول: ظننتُ وحسبتُ عند صاحب الكتاب، وهو الصحيح. قال شيخنا أبو الحسين رحمه الله: ويدلّ عليه قولهم في المثل: مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ[١] ، فخلتُ منطوقٌ بها من غير مفعول، وذهب أبو الحسن إلى امتناع جواز السكوت على الفاعل في باب ظننتُ وعلمتُ، وحكى الشيخ أنّ الشيخ أبا عليّ كان يحتجّ له بأنّهم قد أجروا هذه الأفعال مجرى القسم، فأجابوها بما يُجاب به القسم في نحو قوله تعالى: ﴿ وظنوا ما لهم من محيص﴾[٢]. لقد دلّل ابن عبد الوارث في تفسيره هنا بأمثال العرب، ثمّ عاد وحكى عن شيخه أبي عليّ جوابه على الأخفش الأوسط بحمل هذه المسألة على القسم، والحقّ أنّ المسألة كان قد حسمها سيبويه من قبل بالقبول وعدم المنع، وكفى برأيه من رأي.

ختامًا: قد تمتدّ هذه التفسيرات أيضًا إلى اللغة لإيضاح مدلول لفظة ما يحتاجها المتعلم، وتقف عائقًا أمام تحقق الفهم، ولا سيما أنّ تفسيرات ابن عبد الوارث -كما مضت- هي تفسيرات تعليمية في المقام الأول. جاء في المقتصد عن الحديث عن أسماء الأفعال: "والمضاف كقولك: دونكَ عمرًا وعليكَ زيدًا، وهما اسمان لقولك: الزمْ زيدًا، وأمّا قول جرير: فادنُ دونكَ [٣]، فإنّ (دونك) فيه اسم لـ (ادنُ) كأنّه ادنُ ادنُ، كذا قال الشيخ أبو الحسين" [٤].

---

(١) ينظر: العسكري، أبي هلال، جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، ط (٢)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م، ٢٦٣/٢.

(٢) الجرجاني: المقتصد ٦٠٨/١-٦٠٩. والآية (٤١) من سورة فصّلت.

(٣) البيت للفرزدق لا لجرير في قصيدته المشهورة في وصف ذئبٍ جائع، وتمام البيت:
فلمّا دنا قلتُ: ادنُ دونكَ إني وإيّاك في زادي لمشتركانِ
ينظر: الفرزدق: همّام بن غالب بن صعصعة، ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م، ص (٦٢٨).

(٤) الجرجاني: المقتصد ٥٧٢/١.

خاتمة

حمل هذا البحث عنوان (ابنُ عبد الوارث النحوي: تلميذُ الشيخ وشيخُ العلاّمة)، وسعى أن يُعرّف بشخصية نحوية من القرن الرابع الهجري تركت أثرًا في التراث النحوي العربيّ، فجمع المعلومات الخاصة به من مظانها، وصنّفها في ثلاثة مباحث، ليخرج في نهايته بالنقاط الآتية:

١. مثّل ابن عبد الوارث – بحقٍّ – حلقةً مهمةً في سلسلةٍ ممتدة من أعلام العربية، فهو تلميذ الشيخ أبي علي الفارسي، فعنه أخذ ونقل وتصدّر من بعده للتدريس، وهو أيضًا شيخ العلامة عبد القاهر، أحد أفذاذ اللغة والبلاغة والنحو.

٢. كانت طريقة ابن عبد الوارث في النحو طريقة بصرية، وهي ذاتها طريقة أستاذه الفارسي، وتظهر هذه الطريقة مبثوثةً في مواطن عدة من كتاب المقتصد، غير أنّه لم يلتزم آراء البصريين التزامًا تامًا، بل خالفهم في مواطن يسيرة.

٣. جمع ابن عبد الوارث إلى جانب النحو فنون الشعر والنثر؛ إذ احتفظت لنا المصادر بمقطوعات من شعره تظهره بارعًا في هذا المجال براعةً لا تقلّ عنها في اللغة والنحو، وبخاصةٍ في فن العزل، كما أظهرته ناثرًا مبدعًا جمع فنون البلاغة وأصناف البيان، يلتقط من اللغة جميل لفظها، وعذب مترادفها.

٤. يعدّ كتاب (المقتصد في شرح الإيضاح) المصدر الوحيد لآراء أبي الحسين النحوية، حيث قدّمه عبد القاهر الجرجاني في مواضع تناهز المائة، وكأنّه كان حريصًا في تأليفه لهذا الكتاب على إبراز آراء شيخه واعتراضاته وتفسيراته، في حين ذكرت بعض المصادر النحوية إشارات لا يُعبأ لها.

٥. مثّل أبو الحسين بحقٍّ مصدرًا مهمًا من مصادر الرواية عن العلماء، وجاءت آراء النحاة ومسائلهم على لسانه في كتاب المقتصد، وعلى هذا المصدر كان اعتماد عبد القاهر فيما بعد، إذْ أخذ عنه وأفاد منه، ونصّ بكل أمانة على قيمته وفضله.

٦. لم يكن ابن عبد الوارث مجرّد ناقلٍ للمسائل حاكٍ للآراء، بل كان مفكرًا نحويًّا يقارن ويوازن ليخلص إلى رأي يراه الأدق والأصوب، وتظهر آراؤه هذه في سلسلةٍ من الاختيارات والاعتراضات والتفسيرات، مستشهدًا بآراء من قبله وبكلام العرب، وموظفًا العلة النحوية توظيفًا لافتا..

٧. اقترنت اختيارات أبي الحسين في بعض المواضع بالاعتراضات، بمعنى أنّه قد يعترض على مسألة أو رأي ما، ثمّ يختار ما يراه الأصوب، حينها يصير الاقتران واضحًا بين الاختيارات والاعتراضات.

٨. اعترض ابن عبد الوارث على عدد من النحاة البصريين والكوفيين على حدّ سواء، منهم ثعلب، والمبرّد، وأبي علي الفارسي الذي طالما انتصر لآرائه، وقد ظهر في اعتراضاته دقيقًا في محاكمة النصوص، لا يكاد ينصرف عن الرأي حتّى يمحّصه نظرًا وتفسيرًا واعتراضًا أو حتى موافقةً.

٩. في نحو أبي الحسين ظاهرة بارزة يمكن أن يُصطلح عليها بـ (تفسيرات ابن عبد الوارث)، يعمد فيها إلى بيان مسألة نحوية أو لغوية ما وشرحها وتحليلها بالاعتماد على أسلوب تعليميّ شيّق لإيصال الفكرة، ممزوجةً بشواهد القرآن الكريم أو كلام العرب، وقد تكون الحاجة فيها ملحةً إلى إيراد العلل النحوية التي تكون في الغالب غير مغرقة ولا صعبة غامضة.

قائمة المصادر والمراجع

* الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط (٣)، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٥م.

* البغدادي: إسماعيل بن محمّد الباباني، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، وكالة المعارف، إستانبول، ١٩٥١م.

* الجرجاني: عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.

* حدّاد: حنّا جميل، معجم شواهد النحو الشعرية، ط (١)، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٤م.

* الحموي: ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، تحقيق: إحسان عبّاس، ط (١)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.

* الزركلي: خير الدين محمود بن محمّد، الأعلام، ط (١٥)، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢م.

* السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م.

* الصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٠م.

* العسكري، أبي هلال، جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، ط (٢)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م.

* ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (٢٠)، مكتبة التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.

* الفارسي: أبو علي الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط (١)، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٩١م.

* الفرزدق: همّام بن غالب بن صعصعة، ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

* الفيروزآبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ط (١)، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٠م.

* القفطي: علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (١)، دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ١٩٨٢م.

* كحالة: عمر رضا، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت.

* محمد فؤاد عبد الباقي : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، ط (٣) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٢م .

* الموزعي: ابن نور الدين، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تحقيق : عائض بن نافع العمري، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
١	الملخص باللغة العربية	٢٣٦٩
٢	الملخص باللغة الإنجليزية	٢٣٧٠
٣	المقدمة	٢٣٧١
٤	المبحث الأول حياته	٢٣٧٢
٥	أولاً : نسبه وفضله	٢٣٧٢
٦	ثانياً : شيخه وتلميذه	٢٣٧٣
٧	ثالثاً : طريقته في النحو	٢٣٧٥
٨	رابعاً : مؤلفاته	٢٣٧٦
٩	خامساً : اتصاله بالصاحب بن عباد	٢٣٧٧
١٠	سادساً : شعره	٢٣٧٩
١١	سابعاً : وفاته	٢٣٨١
١٢	المبحث الثاني : ابن عبد الوارث في المقتصد	٢٣٨٢
١٣	أولاً : ابن عبد الوارث في نظر تلميذه	٢٣٨٢
١٤	ثانياً : ابن عبد الوارث مصدر النقل والرواية	٢٣٨٥
١٥	المبحث الثالث : نحو ابن عبد الوارث	٢٣٩٠
١٦	أولاً : اختياراته	٢٣٩٠
١٧	ثانياً : اعتراضاته	٢٣٩٣
١٨	ثالثاً : تفسيراته	٢٣٩٥
١٩	الخاتمة	٢٤٠٠
٢٠	قائمة المصادر والمراجع	٢٤٠٢
٢١	فهرس الموضوعات	٢٤٠٤